



طائرة بوينغ 737 استعملتها المخابرات الأمريكية، الصورة مأخوذة في مطار مايوركا الإسباني في أيلول/سبتمبر 2004

نونس امام تحديات الانفتاح والمعارضة تشتكي من التهميش والاقصاء

لكن الأمن والاستقرار يشكلان «خط أحمر» حتى بالنسبة لأشد معارضي النظام.

وتحتاج أن الشابي لا يرى مشكلة في استغلال «عوامل خارجية» من أجل زيادة الضغوط على بن علي وأضعاف حكمه من أجل دفع الديموقراطية في البلاد، غير أنه يعارض بشدة أي ضغوط اقتصادية أو تدخلات عسكرية من أجل تحقيق أهدافه.

وقال «نحن نطبوه ونرفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية وأي تمويل خارجي لأننا نعرف أن الدول الكبرى لها مصالح لهم على المنطقة».

وذهب الإينوبولي، وهو القومي العربي، أبعد من ذلك بتعهده «عدم مديد إلى الصاهينة أو المحافظين الجدد في الولايات المتحدة من أجل تحقيق التغيير في تونس».

في الواقع، فإن جميع الأحزاب السياسية أكانت الحزب الحاكم أم الأحزاب المعارضة، تلقي مساعدة سنوية تبلغ حوالي 100 ألف دولار من الحكومة وفقاً لما ينص عليه القانون، وهذا تدبير يهدف لمنع الأحزاب من الحصول على دعم مالي خارجي.

وبين المعارضة القاسية التي يمثلها الشابي، والمعارضة الأكثر مرونة التي تستفيد من انتفاضة بن علي من أجل توسيع المشاركة في إدارة البلاد، تبدو النتيجة واضحة: معارضة ضعيفة ومشتتة تلقى اللوم غالباً على النظام لنجاحه في فرض تكتيك «فرق تسد».

وقال القلال «المعارضة لا تزال ضعيفة، لأنها لم تستخدم الهاش المتاح أمامها حتى الآن. والحزب الحاكم لا يزال قويًا ويكتسح الساحة برنامجه وإنجازاته».

ويظهر أن التونسيين بدأوا رحلة العودة إلى الحياة السياسية بعد سنوات طويلة من «المخاوف والاستبداد»، متأثرين بشبكات الفضائيات العربية، في ظل الاسترخاء الأمني بالبلاد.

ويبدو أنه من غير الممكن تحبس المزيد من الانفتاح والاصلاح لحماية الانجازات الاقتصادية للبلاد والمحافظة على الاستقرار. ومع غياب معارضة فاعلة، فإن مثل هذه الهمة تقع على عاتق بن علي نفسه، ليقوم على الأقل بتقليل نفوذ حزبه الحاكم وفتح حوار مع ما تبقى من «معارضة متشددة».

وكما يقول الإينوبولي «فإن التجمع الدستوري الديموقراطي استند كل مبرراته، فقد انجز حرية المرأة وحقوق الطفل وحتى حقوق الحيوانات، ولم يعد له الآن إلا أن يتجه نحو فتح ابواب امام الحريات السياسية».

نسبة تمثيل بلغت 20% في البرلمان المؤلف من 182 مقعداً، بائها «مكتب خطوة أولى لتثبيت التوتونسيين على القبول بالمعارضة والتعددية».

وقال «نريد التعددية السلمية وتعديل القانون الانتخابي الأمر الذي يضمن إجراء انتخابات نزيهة ومت嘛لاً أوسع للمعارضة في البرلمان، كما الغاء هيمنة الحزب الواحد».

وأضاف «يملاك الحزب الحاكم المؤسسات، الموظفين... كل شيء».

والفساد، حسب الإينوبولي، مسألة أخرى يمكن مناقشتها في البرلمان اليوم.

وقال «الفساد موجود لكن ليس بمستوى مخيف. لقد أصبح واضح أن كبار موظفي الدولة يملكون السيارات الفخمة والملايين». كيف يمكن أن يвидو أن الصفات التي حققها كبار المسؤولين، أصبحت الموضوع المفضل للشائعات بين التونسيين، استناداً لأحد المسؤولين الحكوميين الذي قال «يتحدثون عن هذه المسائل بحرارة في المقاهي والاجتماعات ولا أحد ينفيهم».

ونفي المسؤول الحكومي الذي تحدث إلى يونايد برس انتشاراً واسعاً عدم الكشف عن اسمه، المزاعم الخارجية بأن تونس دولة بوليسية، لكنه شدد على أن الحكومة لن تتساهم في إلقاء «الذين يحاولون زعزعة الاستقرار في البلد».

وكان حظر نشاط المسلمين التقليديين الأسلاميين المنتدين إلى حزب النهضة في أوائل التسعينيات، مثلاً وأصحابه على ذلك، فقد تم توقيف العشرات من قادة واتباع الحزب وحكم عليهم بالسجن بعد ادانتهم بتهم جنائية.

وقال الإينوبولي «هؤلاء لم يسجّلوا بسبب انتقامهم أو عملهم السياسي، بل لأنهم قاموا بـ『اعمال عنف』، نافياً علمه بوجود سجناء سياسيين على الأقل لا ينتمون للنظام جزاً».

وأستناداً إلى الشابي، فإن عدد السجناء السياسيين انخفض بشكل ملحوظ من 15 ألفاً إلى حوالي 150 سجيناً في الوقت الحالي، في إشارة أخرى إلى تخفيف القبود في البلاد. وقال أن مثل هذه القبضة الأمنية «لم تقدر مبررة»، معترضاً أنه لم يتععرض «إلى أي نوع من الاعتداء أو الامتناع لا العنوي ولا المادي».

لست مقموعاً إنما هناك تحييق، وهذا لا يعني أن الآخرين غير مقووعين».

وتوزع صحفة «الوقف» التي يصدرها حزبه وتنتقد النظام بشدة، بشكل حر، وعلى غرار أكثر من 850 مطبوعة تونسية وأجنبية أخرى في البلاد.

للحزب التقديمي الاشتراكي المعارض والذي انقلب على بن علي بعد أن كان يدعمه بحماسة في السنوات الأولى من رئاسته «هذا ديكور زائف لديمقراطية مغيبة».

وأضاف في مقابلة مع «يونايد برس» انترباشيونال، قائلاً «إتنا نعيش حالة من التعطيل والجمود السياسي والتآزم والسباب أن الحكم لا يريد أن يحترف بالتجدد في المجتمع».

وقال الشابي الذي اشتكت من عدم ظهوره على التلفزيون التونسي الرسمي سوى ثمانين دقائق فقط منذ العام 1994 في إشارة إلى التغييب القسري لنشاطات المعارضة (إتنا نملك حضوراً في الخارج، في حين أنه ليس لدينا أي وجود في بلادنا، التعطيم هو البداء، كيف يمكن أن نتصور أن هناك انتفاحاً واصلاحات وتقدعاً؟».

وأصر الشابي على أن «جميع السلطات مرکزة في يد واحدة، والمؤسسات تحولت إلى أجهزة خاضعة للسلطة» وهذه شكوى غالباً ما تسمع في تونس.

وعلى الرغم من اعترافه بالنجاحات التي حققتها الحكومة في مجال تعزيز اقتصاد البلاد وتحقيق النمو خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن الشابي شدد على أن تونس اليوم «على مفترق طرق... فمن دون ديمقراطية، لا يمكن أن نواصل مسيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي... ولا يمكن جذب الاستثمارات الخارجية الضرورية».

واعتبر أن «الإصلاح» «مسألة صغير» قائلاً «الإصلاح الديموقراطي على رأس أجندتنا لأنها هو المفتاح للتغيير في البلاد».

وتحتاج مطالبات حزبه الخمسة اجراء اصلاحات دستورية تبني «الحكم الفردي المطلق القائم في بلاد منذ خمسين عاماً» وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيفة، وتأمين حرية التعبير والأعلام، والحق في النشاطات العلنية وتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات، وإطلاق جميع السجناء السياسيين وأصحاب عفو ونيس مجلس المستشارين بخوض «معركة للمرشحين الرئاسيين بخوض انتخابات خد بن علي».

وتمثل آخر جهود بن على الاصلاحية تأسيس مجلس المستشارين (مجلس بيوج) المؤلف من 126 مقعداً في انتخابات العام 2004، وهو العام الذي توسيع المشارة الشعبية، بحسب ما قال رئيس المجلس عبد الله القفال. غير أن 42 ضموا في المجلس يتم اختيارهم من قبل خارج إلى بلادهم.

ويعد أحد قادة المعارضتين الآخرين محمد الإينوبولي للأمن العام للاتحاد الديموقراطي الوحدوي (قومي عربي) مطلب الديموقراطية بوصفه «الأسلوب الوحيد للتغيير السلمي».

لكن وبخلاف الشابي، يرى الإينوبولي أن الاصلاحات السياسية التي أطلقتها بن علي، خصوصاً القانون الذي سمح للمعارضة بالحصول على ما لا يقل عن 37 مقعداً في مجلس المستشارين من بين رؤساء الحكومة وزراء الساسابين والمحامين وأعضاء في عارضة والوجه المستقلة.

وعلى الرغم من أن مثل هذه التدابير كانت موضع ترحيب من قبل مناصري بن علي الذين وصفوها «بالتاريخية»، إلا أنها شلت في «أشباع عطش المعارضة» إلى يقظاطية.

وقال أحمد نجيب الشابي الأمين العام

الى اقامة شراكة فعلية وطموحة تقويم على الاقتناع بأن صمير كل بلد من بلداننا يرتبط بمصير البلد الآخر وأن هذه الشراكة يتبعن أن تفضي الى «التزام قوي، ومسؤول وحازم» يحترم خطة عمل داكار، التي تمثل عنصرا مركزا في حزمة الترتيبات الإجرائية التي سيتم اعتمادها بعد مؤتمر الرباط.

وأكّد الدبلوماسي المغربي أن خطة العمل هذه تهدف الى تحديد مجموعة المبادرات التي سوف يتم تنفيذها لضمان تدبير أفضل لتدفق الهجرة بصورة واضحة، وبما يضمن وجود حالة من التوازن بين مقتضيات التحاصم والتنمية والأمن.

وأكّد العمراني أن خطة عمل داكار ليست جردا للمبادرات التي يجب القيام بها وإنما مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها في مجالها لضمان التوازن المطلوب بين البعد المتعلق بتدبير تدفق الهجرة، والبعد الخاص بالتنمية وان خطة داكار فضلا عن ذلك توافقية وتعكس وبالتالي التزام البلدان الشركية في الحد الأقصى للالتزام بالاضافة الى أنها قابلة للتطوير والاغتناء والملاعة وفق ما تقتضيه هذه الشراكة الجديدة.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيهي أن «المتغى من وراء المؤتمر هو التمكن من حصول مشاورات بين جميع البلدان المعنية بطرق الهجرة وذلك هو أول عنصر جيد يجعله مؤتمر الرباط».

وأضاف أن «ثاني عنصر جيد لهذا اللقاء هو رغبتنا في تناول المشكل في شموليته، بمعنى أننا لا نريد أن تتحدث من جهة عن اجراءات للحد من الهجرة ومن جهة أخرى عن قضايا التنمية».

وقال ماتيهي «سخنانا التحدث عن الموضوع في كلية والبرهنة على أنه للقيام بمراقبة هذه الهجرات خدمة لصالح جميع البلدان المعنية، ينبغي العمل على جميع الواجهات».

اقتحام هذه الاسوار عنوة مما ادى الى سقوط عدد من القتلى والجرحى وتداعيات عملية الترحيل التي وصفت بالالا انسانية.

ولقيت الدعوة الاسيانية الغربية تأييد فرنسا التي سعت لدى دول غرب افريقيا حيث تتمتع بنفوذ للحضور والمشاركة في المؤتمر خاصة وان هذه الدول تحتل المرتبة الاولى في تصدير المهاجرين المرشحين للهجرة السريّة.

وشكل الغياب الجزائري اشكالية اثناء التحضير للمؤتمر ولم تتفق ضغوط واغراءات اسبانية وفرنسية لتشنج الجزائر من موقفها الداعي الى احتضان الاتحاد الافريقي لاي عمل جماعي افريقي او مشترك مع جهات اخرى.

واعتبر المغرب ان الموقف الجزائري يحمل في خلفيته محاولات اشراك الجمهمورية الصحراوية التي تشكلها جبهة البوليزاريولا تعترف الرباط بها.

وكان المؤتمر الافريقي الاوروبي حول الهجرة والتنمية قد افتتح الاحد على مستوى كبار الموظفين بحضور ممثلي 27 بلدا افريقيا و30 بلدا اوروبا وبالاضافة الى عدد من البلدان بصفة ملاحظ ومنظمات اقليمية ودولية.

وأكّد يوسف العمراني السفير المدير العام للعلاقات الثنائية بوزارة الخارجية الغربية المحور الاساسي في مناقشات المؤتمر.

وتراهن الرباط ومدريد على انجاح المؤتمر بصفتها الداعمين له حيث اطلق تعدد عقدة ابابان ازمه عرقتها الاسوار الفاصلة بين مدینتي سیفیة وملیلیة وبقية الاراضی الغربية في الخريف الماضي حين حاول مهاجرون افارقة من دول جنوب الصحراء مرشحون للهجرة السريّة

لأشغاله»، مؤكداً أن «النقاش لن ينصب فقط على الجوانب الأمنية والتدابير المتخذة للقضاء على الظاهرة، بل سيركز أيضاً على تبني مقاومة متدمجة لسلسل الهجرة والتنسيق بينه وبين التنمية». وأوضح المسؤول المغربي أن المشاركيين في المؤتمر «سيسعون إلى تقديم أوجه شامة لهذه الدول تحتل المرتبة الأولى في تصدير والأكراهات الإنسانية» وهو ما يستدعي ضرورة «الوقوف على رؤية تدمج الضوابط الأمنية والاكراهات الإنسانية».

على البقاء في بلدائهم».

وقال الفاسي الفهري أنه اذا كان اجتماع البلدان الأوروپية والافريقية حول مائدة واحدة لدراسة الاشكالية يعتبر في حد ذاته خطوة مهمة في اتجاه ايجاد مقاومة شاملة للظاهرة، فإن الدول المشاركة مدعوة الى تشجيع اندماج جهوي حقيقي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وفرض الشغل.

وقال ميغيل انخيل موراتينوس وزير الخارجية الإسباني الذي وصل الرباط الأحد للمشاركة في المؤتمر ان بلوره استراتيجية مشتركة لواجهة ظاهرة الهجرة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المعنية ستكون سلسلة من تعاونات المؤتمر.

وتروهن الرباط ومدريد على انجاح المؤتمر بصفتها الداعمين له حيث اطلق تعدد عقدة ابابان ازمه عرقتها الاسوار الفاصلة بين مدینتي سیفیة وملیلیة وبقية الاراضی الغربية في الخريف الماضي حين حاول مهاجرون افارقة من دول جنوب الصحراء مرشحون للهجرة السريّة

للمحة الاوروبية حول الهجرة تفتح في الرياط بمشاركة اكثر من 50 دولة من المقرر ان تتبني خطة عمل اقرت في الاجتماعات التحضيرية بالعاصمة السنغالية

نواكشوط - «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

طرح الزواج في المجتمع الموريتاني مسكلات كبيرة اليوم بعد أن هيمنت القيم المادية على حد كبير وتحولت إلى الأداء الماديسيطرة. ذلك ما أكدته دراسة اجتماعية شباب كثيرون أن الزوج، نظراً لظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها معظم أفراد هذه الشريحة.

وفي استجوابات أحضرتها القدس العربي لقارنة الاستجاجات التي أورتها الدراسة مع حالة الواقع يؤكّد شباب كثيرون أن الزوج لم تبالغ في تصوير الوضعية بل ان الوضعية أعظم خطراً من كل ما ذكر.

يقول الشاب الموريتاني محمد ولد سيدى وهو حامل شهادة (عاطل) المؤسف أن بعض النساء يفرض عليهن الزواج من الأقارب دون سابق معرفة ليكون غربياً عليهم وقد يكون مستواهما الثقافي غير متتساً فيحدث تناقض بينهما.

وتقول النانه بنت سيدى محمد ان الغريب في الأمر أن الفتاة لا تخبار لها في مسألة اختيار الزوج حيث أن الأهل هم الذين يختارون الزوج المناسب للبنّت حسب رأيهم على معيار مادي أو على معيار القرابة والنسن وبغض النظر عن سن الزوج وشخصيته وعن الأمور الأخرى التي تتعلق بالفتاة نفسها مثل الذوق والحب (...) وهذا الاختيار تفرضه حياثيات المجتمع الموريتاني التقليدي وما زال العمل به جاريا رغم انتشار الوعي والثقافة بين أوساط المجتمع والشباب بدوره لم يقاوم هذا الانضباط والتدخل في شأنه الداخلية.

وأكّد الشاب محمد محمود ولد عمر وهو طالب جامعي أن على الشباب الاشتغال أولاً بتأمين حياتهم المستقلة بما في ذلك الانحراف في العمل، قبل أن يهتموا بالجنس أو أي شيء آخر.

ويضيف «تدخل الأهل في اختيار الزوجة قد يجنب الشاب الارتباط بزوجة لا أخلاق لها وهذا ما يجعل الزوج المرتب أمر لا يأس به فهناك أسر بنيت على هذا الأساس ورسخت قواعدها وثبتت أركانها وبقيت شامخة ومنتفعة».

غير أن الخطير في كل هذا حسب الدراسة هو الزواج المبكر فكتراً ما أغامت أسرة ما من الأسر طفلة في سن الزهور على الزواج من شيخ كبير السن ويكون هذا الاختيار على معيار مادي في أغلب الأحيان أو معيار الجاه والنسب ولا تربط بين الاثنين الا ورقة الزواج.

ويؤكد الباحث الاجتماعي محمد ولد احظان في مقابلة حول اختيار الزوج مع صحيفة «الشعب» الموريتانية أن «الاختيار من بين أصعب الأفعال الإنسانية تحديداً، لأن عوامل كثيرة ودّوّاقع معقّدة تدخل في تشكيله ودفعه إلى الظهور والتحيز، من بينها ما هو نفسى، وما هو تربوي، وما تؤدي إليه عوامل عديدة كالمؤثرات الخارجية من أصدقاء وأهل درجة استجابة الانسان للاحياء السلوكي الجماعي، وسيكولوجيا الجماعة، حيث يكون شهادة أشخاص يترسّبون لما يوحى به سلوك الجماعة بينما ثمة آخرون يواجهون الجماعة أو ينفعّلون انفعالاً أقل بسلوكهما».

هذه عوامل ذاتية في اختيار الشريكة، ولا يمكن أبداً التعرف على معالها إلا من خلال السلوك التطبيقي لكل فرد.

اما الاجابة العمومية فإن اختيار الشريكة يخضع لعدة عوامل من بينها مراعاة الاستمرار

القمة الاورو افريقيه حول الهجرة تفتت من المقرر ان تتبنى خطة عمل اقرت في الـ

الهجرة والتحكم في تدفق رسالة الى المؤتمر الذي جاك شيرراك على ضرورة «بحزم ولكن الانسانية»، واضاف «نذن بحزم ولكن مع احترام الكرامة وكذا وزير الداخلية ي يتم انتقاء المهاجرين من قبيل بلدان الأصل. وقال نيكولا ساركوزي المتقدمة تم التعامل معه خطاء او كاريكاتور بالنسبة لي اجراء ان للمهاجرين على أساس اساساً وأشار ساركوزي الى المستقبل اعداد انسس ومحكم فيها في اطار تناول أن «المستقبل للهجرة للمهاجرين في اوروبا المهنية، وتوظيف ذلك في الأصلية». وقال الطيب الفاسي في الشؤون الخارجية حول الهجرة والتنمية حيث الشكل والمضمون الأولى التي تجتمع فيه والاستقبال حول طاولة تدبیر تدفق المهاجرة الى ما قال الفاسي أن مشكلة الهجرة يمكن من الاحاطة الجيدة بظاهره على احداث آليات للتمويل الجماعي ببلدان افريقيا الغربية والوسطى مع مشاركة المهاجرين ببلدان الاستقبال، واحادث الآيات المالية لفائدة المهاجرين في وضعية قانونية بأوروبا ترمي الى تمويل المشاريع الاستثمارية التي يقومون بها في بلدانهم الأصلية أو تمكينهم من ضمانات.

وفيما يتعلق بالهجرة السرية، فقد اتفقت الدول على التعاون على مستوى اللوجستيك والتمويل في عمليات العودة الطوعية للمهاجرين الذين لم يتمكنا من التسلل خارج حدود بلدان العبور، واحادث نظام فعال لادارة ادماج المهاجرين في وضعية غير قانونية والعائدين الى بلدانهم الأصلية، واحداث «صندوق تضامني لواجهة الأزمة» لتمويل الحالات الاستعجالية التي يمكن أن تواجهها دول العبور.

كما توصي خطة العمل بتعزيز التعاون في الميدان القضائي وبين مصالح الشرطة، ضد الاتجار في البشر وشبكات الهجرة السرية وفي مجال المراقبة البحرية والأرضية والجوية من أجل رصد وملاحة المafافيات التي تحكم في هذه التجارة خارج الحدود الوطنية بشكل فعال.

ومن أجل الترجمة العملية لهذه الخطée، تلتزم الدول الافريقية والأوروبية بأخذ لجنة المتتابعة وأدوات للتعاون العملي بين الدول الأساسية للهجرة ودول العبور والاستقبال، كما التزمت بدعم احداث مرصد اوروببي افريقي للهجرة يمكن من الاحاطة الجيدة بظاهره على احداث آليات للتمويل الجماعي ببلدان افريقيا الغربية والوسطى مع مشاركة المهاجرين ببلدان الاستقبال، واحادث الآيات المالية لفائدة المهاجرين في وضعية قانونية بأوروبا ترمي الى تمويل المشاريع الاستثمارية التي يقومون بها في بلدانهم الأصلية أو تمكينهم من ضمانات.

وسيطّلت بالمؤتمر الاورو افريقي للهجرة والتنمية، مهمة العمل على رسم معامل واضحه لاستراتيجية شمولية و بعيدة المدى، تحد على القيام باصلاحات ببلدان افريقيا، يتعاون مع الدول المتقدمة، وأساساً عبر وضع مشاريع تشجع المواطنون على الاستقرار في بلدانهم على دراسة السبل الكفيلة بتغيير ظاهرة الهجرة السرية التي لم تعد مجرد مسألة ظرفية، بل ضحت، كما يقول الخبراء، مكونا هيكليا ما زالت آليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبیر بشكل يحد من آثاره وانعكاساته على دول المعنية بالقارتين الاوروبية والافريقية.

وبعد أن أظهرت بعض المبادرات المشتركة بين الجانبين الاوروبي والافريقي في هذا المجال عجزها عن تدبیر التدفق المتمامي لاعداد المهاجرين الطامحين لتحقيق مستقبل أفضل، فإن الدول الافريقية الصدرة او دول العبور تأمل وضع استراتيجية اوروبية مندمجة بعيدة المدى تستوعب الجوانب الاجتماعية المظاهرة ومن ضمنها تفعيل الاتفاقيات البرممة بين الدول، والمتصلة بتخصيص حصص من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة، كاحدى الوسائل الناجحة لتنظيم الهجرة والحد من تنامي الهجرة السرية.

وقال مشاركون في المؤتمر في المؤتمر ان التصدي